

الجمعية العامة



Distr.: General
12 April 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعين
البند ١٦٠ (أ) من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	٤٧٧١٤ ١٠٠ دولار ^(أ)
نفقات الفترة ٢٠١٦	٥٥٨٨٠ ٤٠٠ دولار
الرصيد الحرّ للفترة ٢٠١٦	٦٦٣ ١٠٠ دولار
اعتمادات الفترة ٢٠١٧	٦٥٣ ٧٠٠ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٥٧٦٥٣ ٧٠٠ دولار ^(ج)
نقص الإنفاق المتوقع في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	-
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٦١٨٤٧ ٦٠٠ دولار
التعديل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٥٢٥٠٠ دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	٦١٧٩٥ ١٠٠ دولار

(أ) بلغ مجموع الموارد المتاحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ مبلغاً قدره ٥٤٣٥٠٠ دولار، بما في ذلك الموارد المعتمدة البالغ إجماليها ٤٧٧١٤ ١٠٠ دولار (صافيها ٤٦٣١٨ ٥٠٠ دولار) والموارد المأدون بما يموجب سلطة الالتزام والبالغ إجماليها ٤٠٠ ٨٢٩ دولار.

(ب) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(ج) لذلك أعطت اللجنة الاستشارية موافقتها، قبل الانتهاء من إعداد هذا التقرير، على الدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١١١٨٠٠ ٤ دولار، وبذلك يبلغ مجموع الموارد المتاحة للفترة الحالية ٥٠٠ ٦١٧٦٥ دولار.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170418 160418 18-05839 (A)



أولاً - مقدمة

١ - أثناء نظر اللجنة الاستشارية في تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، اجتمعت بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ١٦ آذار / مارس ٢٠١٨ . وترتدي في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والتي استعانت بها كمصدر للمعلومات الأساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات ووصيات اللجنة بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك تلك المتعلقة بنتائج ووصيات مجلس مراجعى الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ، في تقريرها ذي الصلة (A/72/789). وترتدي في الفقرة ٥ أدناه مناقشة توصيات المجلس التي أصدرها بخصوص القوة على وجه التحديد.

ثانياً - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٧

٢ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٩/٧٠ ، مبلغ إجماليه ٤٧٧١٤ ١٠٠ ٤٧٧١٤ دولار (صافيه ٥٠٠ ٤٦٣١٨ دولار) للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ . ولقد أذنت اللجنة الاستشارية للأمين العام، في رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧ ، بالدخول في التزامات تصل إلى مبلغ إجماليه ٤٠٠ ٨٨٢٩ دولار للفترة الممتدة من ١ تموز/ يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ، إضافة إلى مبلغ إجماليه ٤٧٧١٤ ١٠٠ دولار سبق أن وافقت عليه الجمعية العامة لتلك الفترة. ويبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغ إجماليه ٤٠٠ ٤٠٠ ٨٨٠ ٥٥٥٥٤ ٥٤٢ ٠٠٠ دولار (صافية ٥٤٢ ٠٠٠ دولار)، وهو ما يمثل تنفيذاً للميزانية بمعدل ٩٨,٨ في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، البالغ ٦٦٣ ١٠٠ دولار بالقيمة الإجمالية، ١,٢ في المائة من الاعتمادات، وهو يعكس الأثر المشترك لما يلي: (أ) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (مبلغ ٩٢٢ ٦٠٠ دولار، أي بنسبة ٣,٥ في المائة) وتحت بند الموظفين المدنيين (مبلغ ٥٣٨ ٣٠٠ دولار، أي بنسبة ٣,٨ في المائة)؛ و (ب) ارتفاع النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (مبلغ ٧٩٧ ٨٠٠ دولار، أي بنسبة ٥,٠ في المائة). وتلاحظ اللجنة أن النفقات الفعلية المتکبدة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ بلغت في الجموم ٤٠٠ ٤٠٠ ٨٨٠ دولار مقابل مجموع الموارد المتاحة البالغ ٥٤٣ ٥٠٠ ٥٦٥٤٣ دولار (بما في ذلك الاعتماد الأولي البالغ إجماليه ١٠٠ ٤٧٧١٤ دولار وسلطة الالتزام البالغ إجماليها ٨٨٢٩ ٤٠٠ دولار)، مما أسفر عن رصيد غير مستخدم قدره ١٠٠ ٦٦٣ دولار واحتياجات إضافية صافية قدرها ٣٠٠ ٨١٦٦٣ دولار يتبعن على الدول الأعضاء تحصيص اعتمادات لها (انظر الفقرة ٣٥ أدناه). ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/633).

٣ - وفي تقرير أداء الميزانية، يشار إلى أنه في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ أعيد توزيع مبلغ إجمالي قدره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، ومبلغ إجمالي قدره ٣٠٠ ٠٠٠

دولار من المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، إلى المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية (المراجع نفسه، الفقرة ٣٠).

٤ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، عند الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ ([A/72/719](#)) في الفرع الرابع أدناه.

٥ - وفي سياق نظر اللجنة الاستشارية في التقارير التي أعدتها الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، كان معمروضاً عليها أيضاً تقرير مجلس مراجعى الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ ([A/72/5 Vol. II](#))، الفصل الثاني). وأبدى المجلس في تقريره ملاحظات وقدم توصيات تتعلق بالبعثة فيما يخص المسائل التالية: (أ) التدريب في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشفيير المخواصيب المحمولة والأجهزة المحمولة (المراجع نفسه، الفقرتان ٤١٢ و ٤١٣)؛ و (ب) القضايا البيئية (المراجع نفسه، الفقرات ٤٣٤ و ٤٣٥) و ٤٠ إلى ٤٤٢؛ انظر أيضاً الفقرة ٢٢ أدناه؛ و (ج) إدارة الإمدادات الغذائية (المراجع نفسه، الفقرات ٥١٢ إلى ٥١٤؛ انظر أيضاً الفقرة ٣٢ أدناه). وتأمل اللجنة أن تُنفذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعى الحسابات على وجه السرعة.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٦ - فيما يتعلق بالنفقات الحالية المتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أبلغت اللجنة الاستشارية أن النفقات بلغ إجمالياً ٥٠٠ ٥٤٩ ٤٢ دولار في ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٨. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه في نهاية الفترة المالية الحالية، سيصل مجموع النفقات المقدرة إلى ٥٠٠ ٦١ ٧٦٥ دولار مقابل اعتماد قدره ٦٥٣ ٧٠٠ دولار، الأمر الذي سيترتب عليه تجاوز الإنفاق لما كان مقرراً بمبلغ ١١١ ٨٠٠ دولار.

٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن الاحتياجات الإضافية تتعلق باستمرار عودة القوة إلى الجانب برافو وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن [٢٣٩٤](#) ([٢٠١٧](#)) و [٢٣٦١](#) ([٢٠١٧](#)). وفي هذا السياق، بادرت القوة إلى نشر قوات إضافية قوامها ١٣٨ فرداً وناقلات أفراد مدرعة إلى معسكر الغوار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لأغراض تناوب الدوريات المتنقلة انتطلاقاً من المعسكر. وقد نُشرت هذه القوات وناقلات الأفراد المدرعة بالكامل في المعسكر، وكان من المتوقع أن تظل في منطقة عمليات القوة حتى نهاية فترة الميزانية الحالية. وأبلغت اللجنة بأن نشر القوات لم يكن بالإمكان توقعه في وقت إعداد الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة على الجانب برافو. وأبلغت اللجنة أيضاً أن التكلفة الإجمالية لنشر القوات الإضافية في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ بلغت ٦٥١ ٨٠٠ دولار، على أن مبلغ ٥٤٠ ٠٠٠ دولار من هذه التكلفة، بما في ذلك مبلغ ٢٠٥ ٠٠٠ دولار تحت بند أفراد الوحدات العسكرية ومبلغ ٣٣٥ ٠٠٠ دولار تحت بند التكاليف التشغيلية، سيتم استيعابه ضمن الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وقبل الانتهاء من إعداد هذا التقرير، أعطت اللجنة موافقتها على الدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١١١ ٨٠٠ دولار لتلبية الاحتياجات الإضافية للقوات الإضافية السالفة الذكر التي يبلغ قوامها ١٣٨ فرداً، ومعداتها المملوكة للوحدات وما يرتبط بذلك من نفقات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

- ٨ ورُوّدت اللجنة الاستشارية معلومات عن حالة شغل وظائف الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في القوة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ ، على النحو التالي:

فترة الموظفين	الوظائف المشغولة (%) للفترة ٢٠١٧ / ٢٠١٨	معدل الشواغر (%) المعتمدة	الوظائف المأذون بها/ المعتمدة
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
أفراد الوحدات العسكرية	٩٨٨	٢١٠٠	٢٠١٠
الموظفوون المدنيون			
الوظائف			
الموظفوون الدوليون	٤٢	١٢٥٠	١١،٩
الموظفوون الوطبيون من فئة الخدمات العامة	٨٨		٦٤٨
المساعدة المؤقتة العامة			
الموظفوون الدوليون	١٠	٧	٣٠

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وعدد الوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

٩ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة لتعطية تكاليف البعثة منذ إنشائها قد وصل، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨ ، إلى ٢٠٣٩٥٠١ ٠٠٠ دولار. وبلغ مجموع المدفوعات المقيدضة حتى ذلك التاريخ ٢٠٠٨٨٢٤ ٠٠٠ دولار، ليتبقي بذلك رصيد غير مسدود قدره ٣٠٦٧٧ ٠٠٠ دولار. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨ ، بلغ الرصيد النقدي المتاح للبعثة ٠٩١ ٠٠٠ ١٤ دولار، وهو ما يكفي لتعطية الاحتياطي النقدي التشغيلي لثلاثة أشهر وقدره ٩٩٢١ ٠٠٠ دولار (باستثناء المبالغ المسددة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة).

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً أنه قد جرت تسوية جميع المطالبات المتعلقة بسداد تكاليف القوات والمقدمة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ، ليتبقي بذلك رصيد غير مسدود قدره ٢٧١١ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ . وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ ، صُدِّقَ على المعدات المملوكة للوحدات وسُدِّدت تكاليفها حتى أول/سبتمبر ٢٠١٧ ، ليتبقي بذلك رصيد غير مسدود قدره ٦٨٨ ١ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ . وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، ففي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ سُدِّد مبلغ ٤٧٧ ٠٠٠ دولار لتسوية ١٧٨ مطالبة منذ إنشاء البعثة، ولا توجد أي مطالبات قيد التسوية.

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩

الف - الولاية وافتراضات التخطيط

١١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في قراره ٣٥٠ (١٩٧٤). وأقر المجلس أحد تجديد الولاية، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ، في قراره ٢٣٩٤ (٢٠١٧). وفي ذلك القرار، أحاط المجلس علماً بخطة الأمين العام المتعلقة بعودة القوة إلى الواقع التي أخلتها على الجانب برافو،

استناداً إلى التقييم المستمر للأمن في منطقة الفصل وما يحيط بها، وإلى النقاش والتنسيق المتواصلين مع الطرفين (انظر [S/2017/1024](#)).

١٢ - ويرد موجز المعلومات المتعلقة بالأولويات الرئيسية وافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة من ٥ إلى ١٣ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للقوة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ([A/72/719](#)).

١٣ - ويقترح الأمين العام إعادة هيكلة عنصر الدعم في القوة، بما يشمل إدخال عدد من التغييرات على المكاتب، وهي التغييرات التي ترد موجزة في شكلٍ أدرج تحت الفقرة ٢٥ من تقريره وفي المرفق الثاني للتقرير. وتذكر اللجنة الاستشارية أنه في تقرير الاستعراض العام الأخير الذي أعده الأمين العام بشأن عمليات حفظ السلام، يشار إلى أن جهوداً قد بذلت في السنوات الأخيرة من أجل ضمان الاتساق بين المهام والمياكل التنظيمية لعناصر دعم البعثة في جميعبعثات الميدانية، وإلى أن إرشادات تكميلية بشأن هياكل دعم البعثة قد أصدرت لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، استناداً إلى الإرشادات الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (انظر [A/72/770](#)، الفقرة ٩٠). وأبلغت اللجنة بأن الإرشادات التكميلية استندت إلى هيكل مشترك لجميع عمليات حفظ السلام يقوم على ثلاث ركائز، لا وهي إدارة العمليات والموارد، وإدارة تقديم الخدمات، وإدارة سلسلة الإمداد، وهو مسؤول مباشرة أمام مدير أو رئيس دعم البعثة.

١٤ - وعند الاستفسار عن السبب الذي من أجله لم تعتمد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك الهيكل المشترك السالف الذكر الذي يستند إلى ثلاث ركائز، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن نموذج الهيكل الذي يستند إلى ثلاث ركائز يسهل تطبيقه علىبعثات الكبيرة. وإذا وضعت القوة في اعتبارها حجمها وهيكلاها العسكري واحتياجاتها التشغيلية، اقتربت الانتقال إلى ركيزتين خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ بالنظر إلى أن مهام إدارة سلسلة الإمداد يديرها في الوقت الراهن مكتب نائب رئيس دعم البعثة. وسيُنظر في إدخال المزيد من التعديلات على هيكل الدعم في الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ استناداً إلى الخبرة التي تكتسبها القوة في الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨. وتورد اللجنة تعليقات إضافية بشأن الهياكل التنظيمية لعناصر دعم البعثة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتعلقة بعمليات حفظ السلام ([A/72/789](#)؛ انظر أيضاً [A/71/836](#)، الفقرتان ١٢٥ و ١٢٦).

باء - الاحتياجات من الموارد

١٥ - تبلغ الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ ما إجماليه ٦٠٠ ٨٤٧ ٦١ دولار (صافيه ٤٨٧ ٥٠٠ دولار)، وهو ما يمثل زيادة إجمالية قدرها ٩٠٠ ١٩٣ ٤ دولار، أو بنسبة ٧٢,٣ في المائة، عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ وقدره ٦٥٣ ٧٠٠ ٥٧ دولار (انظر الفقرة ٧ أعلاه^(١)). ويعكس هذا الأمر الأثر المشترك المترب على أوجه الزيادات المقترحة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٤٠٠ ٤٠٨ ٥٥٨) دولار، أو ١٧,٩ في المائة) وبند الموظفين المدنيين (٥٢٢ ٠٠٠ دولار، أو ٣,٨ في المائة) والتخفيض

(١) مع مراعاة موافقة اللجنة الاستشارية على الدخول في التزامات بمبلغ أقصاه ٨٠٠ ١١١ ٤ دولار ليصبح بذلك مجموع الموارد المتاحة للفترة الحالية ٦١ ٧٦٥ ٥٠٠ دولار، تعكس الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ زيادة قدرها ١٠٠ ٨٢ دولار، أو بنسبة ٠,١ في المائة، عن مجموع الموارد المتاحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

المقترح تحت بند التكاليف التشغيلية (١٣٨٦٥٠٠) دولار، أو ٨,٩ في المائة). وترد في البابين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/72/719) معلومات مفصلة عن الموارد المالية المقترحة وتحليل للفروق.

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفقر	المقترح للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ (٢٠١٩/٢٠١٨)	المأذون به للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ (٢٠١٩/٢٠١٨)	الفترة
-	١٢٥٠	١٢٥٠	أفراد الوحدات العسكرية

(أ) يمثل أعلى مستوى للقيام المقترن/المأذون به.

١٦ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ٦٠٠ ٣٣٢٤٤ دولار، أي بزيادة قدرها ٤٠٠ ٥٠٥٨٥ دولار، أو بنسبة ١٧,٦ في المائة، عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. وكما ذكر في الفقرة ٥٧ من الميزانية المقترحة (المرجع نفسه)، فإن الزيادة المقترحة تُعزى أساساً إلى عودة القوة تدريجياً إلى الجانب برافو بما في ذلك ما يلي: (أ) تطبيق عامل شعور أدنى مما كان مقرراً نسبته ٢٠,٢ مقارنة بالعامل المطبق في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة ٣١,٢ في المائة فيما يتعلق بأفراد الوحدات العسكرية (انظر الفقرة ١٧ أدناه)؛ و (ب) ارتفاع الاحتياجات من حصة الإعاقة بسبب الزيادة في عدد الوحدات، وارتفاع سعر كل وحدة من حصة الإعاقة على الجانب برافو والارتفاع العام في سعر اليورو في مقابل دولار الولايات المتحدة؛ و (ج) توفير ناقلات أفراد مصفحة إضافية من المعدات المملوكة للوحدات، تُنشر على الجانب برافو في ضوء الحالة الأمنية السائدة.

١٧ - وعند الاستفسار، رُوذت اللجنة الاستشارية برسم بياني يعرض الجدول الزمني لنشر القوات في الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ (انظر المرفق). وأبلغت اللجنة أن القوات الإضافية بقوع ١٣٨ فرداً ومعداتاً المملوكة للوحدات التي حررتها في البعثة منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ ولم تُدرج في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧، من المتوقع أن تبقى في القوة في فترة ٢٠١٩/٢٠١٨ (انظر الفقرة ٧ أعلاه). وعند الاستفسار، رُوذت اللجنة أيضاً بمعلومات أخرى عن معدلات الشعور بالنسبة لأفراد الوحدات العسكرية لفترات من ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٢٠١٩/٢٠١٨، ترد بإيجاز في الجدول أدناه.

أفراد الوحدات العسكرية	متوسط معدل الشعور للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	متوسط معدل الشعور للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	متوسط معدل الشعور للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨
عدد القوات الذين حررتها نشراً	٩٦٣	٩٨٨	٩٩٨
معدل الشعور (نسبة مئوية)	٢٢,٠	٢١,٠	٢٠,٢

(أ) لشهر شباط/فبراير ٢٠١٨.

١٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقتراحات الأمين العام المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

٢ - الموظفون المدنيون

الوظائف المعتمدة للفترة الوظائف المقترحة للفترة			الفترة
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	
الوظائف			
٩	٥١	٤٢	الموظفون الدوليون
-	٨٨	٨٨	الموظفون المدنيون من فئة الخدمات العامة
			الوظائف المؤقتة ^(أ)
(٦)	٤	١٠	الموظفون الدوليون
٣	١٤٣	١٤٠	المجموع

(أ) مولدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

١٩ - تبلغ الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ١٤٣٩٥٧٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥٢٢٠٠٠ دولار، أو بنسبة ٣,٨ في المائة، عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧. ويدرك الأمين العام أن هذه الزيادة تعكس الأثر المشترك المرتبط على ما يلي: (أ) ارتفاع في الاحتياجات تحت بند الموظفين الدوليين (٩٠٠ ١٩٧٨) ١٠٠٠ ٢٣,٦ في المائة)، يعزى إلى اقتراح إنشاء وظيفة واحدة يشغلها موظف لشؤون البيئة (ف-٣) واقتراح تحويل ثالثي وظائف من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف دولية ثابتة، إضافةً إلى الزيادة في الاحتياجات من بدل المخاطر المرتبط بإيفاد ١١ موظفاً على الجانب برافو كما تقرر؛ و (ب) انخفاض في الاحتياجات استحقاقاًthem إلى تطبيق آخر متوسط للمعدلات وفقاً للتشكيل الحالي للموظفين من حيث الرتبة والدرجة والمستوى؛ و (ج) انخفاض في الاحتياجات تحت بند المساعدة المؤقتة العامة (٤٣٤٠٠٠ ١٠٠,٩) دولار، أو ٦٧,٢ في المائة)، يعزى أساساً إلى الانخفاض المقرر في استحقاقاتهم استناداً إلى وظائف دولية ثابتة، تقابلها جزئياً احتياجات إضافية تتعلق باقتراح إنشاء وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة يشغلهما مهندس (ف-٣).

معدلات الشغور

٢٠ - يرد في الفرع ثانياً - جيم من تقرير الميزانية المقترحة (A/72/719) بيان لمعدلات الشغور المقترحة للموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ كما يلي: (أ) ٩ في المائة للموظفين الدوليين؛ و (ب) ٥ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة؛ و (ج) ٥٠ في المائة للوظائف المؤقتة. وعند الاستفسار، رُوذت اللجنة الاستشارية بمعلومات تكميلية عن مستويات شغل الوظائف الفعلية والمتوقع مصنفة بحسب الشهر للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، تبيّن أن معدل الشواغر في الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة بلغ، في نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ما نسبته ٦,٨ في المائة، وأن متوسط معدل الشغور في الأشهر السبعة الأولى من الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧، من تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بلغ أيضاً ما نسبته ٦,٨ في المائة. وتوصي اللجنة بأن يُحتسب معدل شغور نسبته ٦,٨ في المائة عند تقدير الاحتياجات من الموظفين من فئة الخدمات العامة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بدلاً من النسبة المقترحة البالغة ٥ في المائة.

التصويبات المتعلقة بالوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

٢١ - يقترح ما مجموعه ١٤٣ من وظائف الموظفين المدنيين الثابتة والمؤقتة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، يشمل ٥١ وظيفة دولية، و ٨٨ وظيفة لموظفي وطنين، و ٤ وظائف دولية مؤولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ويعكس ملاك الموظفين المقترن للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ زيادة صافية قدرها ثلات وظائف ثابتة ومؤقتة مقارنةً بالوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وهو ما يعكس زيادة قدرها تسعة وظائف ثابتة لموظفي دوليين يقابلها تحفيض بمقدار ست وظائف دولية مؤولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

الوظائف الجلدية

٢٢ - في مكتب رئيس دعم البعثة، يقترح إنشاء وظيفة واحدة يشغلها موظف لشؤون البيئة (ف-٣) للتأكد من الامتثال لأنظمة البيئية الوطنية للبلدان المضيفة، وكذلك للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة فيما يتعلق بإدارة الطاقة والمياه والنفايات (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩؛ انظر أيضاً [\(A/72/5 Vol. II\)](#))، الفصل الثاني، الفقرات ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٤٠ و ٤٤٢-٤٤٠. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، ونظراً لعدم وجود موظف لشؤون البيئة متفرغ لهذا العمل، قد قدمت لجنة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك المساعدة في وضع سياستها البيئية الخاصة بالبعثة، وأسندت إليها المشورة بشأن التدابير اللازم اتخاذها لضمان الامتثال للاستراتيجية الأمم المتحدة للبيئة. وأبلغت اللجنة أيضاً أن القوة يلزمها حالياً موظف مقيم لشؤون البيئة يعمل على أساس التفريغ للتحقق من أن وجود البعثة لا يشكل خطراً على إمدادات المياه الجوفية التي يستخدمها السكان المحليون القاطنوون على مقربة منها، وضمان أن يجري التقليل إلى أدنى حد من أي تأثير لوجودها على البيئة. وعلى وجه الخصوص، لا توجد شبكات محلية لمعالجة مياه الصرف في محيط مراكز القراءة، والنفايات التي تختلف العمليات اليومية التي تقوم بها القوة تشمل مواد مثل النفط المستعمل والإطارات والبطاريات المستعملة، وهي نفايات تتطلب معالجتها والتخلص منها بالطرق السليمة. وسيكفل شاغل الوظيفة المقترنة لموظفي لشؤون البيئة (ف-٣) تقييد القوة بأنظمة البيئية للبلدان المضيفة وامتثالها للسياسات والمبادئ التوجيهية البيئية للأمم المتحدة، إضافةً إلى وضع استراتيجية لتقليل البصمة الكربونية للبعثة.

تحويل

٢٣ - يقترح تحويل ما مجموعه ثمان وظائف دولية مؤقتة إلى وظائف ثابتة تشمل: (أ) خمس وظائف في قسم الأمن (واحدة لكبار موظفي الأمن (ف-٤)، وواحدة لحلل للمعلومات الأمنية (ف-٣) وواحدة مساعد لشؤون الأمني الإقليمي (فترة الخدمة الميدانية)، وواحدة مساعد لشؤون الأمن (فترة الخدمة الميدانية)، وواحدة مساعد لشؤون الأمن والتحقيق والتدريب (فترة الخدمة الميدانية))؛ و (ب) وظيفة مساعد لشؤون الموارد البشرية (فترة الخدمة الميدانية) في قسم الموارد البشرية؛ و (ج) وظيفة مساعد لشؤون النقل (فترة الخدمة الميدانية) في قسم النقل؛ و (د) وظيفة مساعد لشؤون مراقبة الحركة (فترة الخدمة الميدانية) في قسم مراقبة الحركة (المرجع نفسه، الفقرات ٢٦ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٣).

٢٤ - ويشير الأمين العام إلى أن تحويل الوظائف المذكورة أعلاه يندرج اقتراحه في إطار استمرار عودة القوة إلى الجانب برفاق وكفاءة استمرارية الدعم الذي تحتاج إليه القوة لتنفيذ عملياتها على الجانب برفاق (المرجع نفسه، الفقرة ١٢). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن التحويل المقترن للوظائف

المؤقتة الثمانية المذكورة أعلاه يسجم مع الطابع الدائم لعودة القوة إلى الجانب برافو، عملاً بقرارى مجلس الأمن ٢٣٦١ (٢٠١٧) و ٢٣٩٤ (٢٠١٧)، وكذلك لطبيعة هذه الوظائف وأهميتها البالغة. وأبلغت اللجنة أيضاً أن ستة من الوظائف الثمانية كانت قد أنشئت اعتباراً من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٠ ألف، وأن الوظيفتين المتبقيتين (مساعد لشؤون الأمن ومساعد لشؤون الأمن والتحقيق والتدريب) قد أنشئت في فئة الخدمة الميدانية اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠٦/٧١.

نقل

٢٥ - يقترح نقل ما مجموعه ست وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة إلى قسم الأمن، كما يلي:
 (أ) أربع وظائف، تشمل وظيفة مساعد لشؤون النقل وثلاث وظائف لفني مركبات، من قسم النقل؛
 و (ب) وظيفتان، إحداهما مساعد إعلامي والأخرى مساعد للأعمال المكتبية، من قسم إدارة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن المهام التي تتطوّر عليها الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة المذكورة أعلاه ستظل كما هي دون تغيير.

وظائف المساعدة المؤقتة العامة

٢٦ - يقترح ما مجموعه أربع وظائف دولية من فئة المساعدة المؤقتة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨، كما يلي:
 (أ) إنشاء وظيفتين من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لمهندس (ف-٣) في قسم الهندسة. ويشير الأمين العام إلى أن شاغلَي الوظيفتين سيتولّيان توفير وثائق تقنية تتعلق بإعادة تشغيل شبكات الطاقة على الجانب برافو والمسؤولية عن التنسيق الشامل للعمل المندسي مع مقدمي الخدمات والمهندسين الذين تقدّمُ لهم الوحدات العسكرية التابعة للقوة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن مهام وظيفي المهندس المترشحين (ف-٣) يؤديها حالياً ثلاثة متّعاقدّين أفراد. وأبلغت اللجنة أيضاً أن خدمات هؤلاء المتّعاقدّين الثلاثة ستنتهي الحاجة إليها في الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨، وأن الميزانية المقترحة تشمل تحفيضاً مقارباً لذلك قدره ٤٢٢ ٠٠٠ دولار لخدمات الصيانة في إطار فئة نفقات المرافق والمراكِل الأساسية؛

(ب) استمرار وظيفتين مؤقتتين دوليتين في مكتب قائد القوة ورئيس البعثة، إحداهما لمستشار خاص (ف-٥) والأخرى لموظف اتصال تابع للبعثة (ف-٤). وجرت الإشارة في الميزانية المقترحة إلى أن الوظيفتين المذكورتين يلزم توفيرهما بحملة أغراض منها إسداء المشورة إلى قيادة القوة والاضطلاع بالتواصل مع المقر ومعبعثات في المنطقة بشأن المسائل الفنية المشتركة (المرجع نفسه، الفقرة ١٩). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الوظيفتين أنشئتَا في عام ٢٠١٣، وأن وظيفة كبير المستشارين (ف-٥) ظلت شاغرة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وأبلغت اللجنة أيضاً أن باب الاستقدام لشغل وظيفة كبير المستشارين (ف-٥) قد فُتح عدة مرات لأن المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار لشغلها لم يحصلوا على تأشيرة من البلد المضيف، وأن إدارة عمليات حفظ السلام في الأمانة العامة والقوة تعاملان مع مسؤولي البلد المضيف على تسوية هذه المسألة.

٢٧ - وتحصي اللجنة الاستشارية، رهنًا بملحوظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرة ٢٠ أعلاه، بالموافقة على مقترنات الأمين العام المتصلة بالموظفين المدنيين. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة بالموضوع حسب الأقصاء.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بيانات الولايات المتحدة)

التكاليف التشغيلية	١٥٥١٣٨٠٠	١٤١٢٧٣٠٠	١٣٨٦٥٠٠	المتعمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	المقترنة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ الفرق
--------------------	----------	----------	---------	---------------------------	---------------------------------

٢٨ - تبلغ الموارد المقترنة لتعطية التكاليف التشغيلية للفترة ٢٠١٨ ما قدره ١٤١٢٧٣٠٠ دولار، وهو ما يعكس انخفاضاً قدره ١٣٨٦٥٠٠ دولار، أو بنسبة ٨,٩ في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويقترح الأمين العام تحفيضات تحت بنود المرافق والمياكل الأساسية (٤٠٠ ٢٧٠ ١٧٠٦ ٤٠٠) دولار، أو ١٨ في المائة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ٢٧٠ ١٣٣ ٣٩٠٠) أو ١٣,٣ في المائة، والخدمات الطبية (٥٠٠ ٥٧ ٥٠٠ ٢١٤ ٣٩٠٠) دولار أو ٦,٥ في المائة. وستقابل الانخفاض في الاحتياجات جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بنود النقل البري (٩٠٠ ٩٤٥ ٤٤٥ ٢٤٩) دولار، أو ٢٤,٩ في المائة، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٧٠٠ ٧٠٤ ١٣٧ ١٨٤) دولار، أو ١٣,٧ في المائة، والعمليات البحرية (٥٠٠ ٥٠٠ ٧٠٠ ٦٣٦) دولار، فيما لم يخصص أي مبلغ للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، والخبراء الاستشاريين (٧٠٠٠ ٧٠٠٠ ٦٣٦ ٦٣٦) في المائة).

النقل البري

٢٩ - تصل الموارد المقترنة للنقل البري إلى ٢٢٣٤٣٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤٤٥٩٠٠ دولار أو بنسبة ٢٤,٩ في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. ويشار في الميزانية المقترنة إلى أن الزيادة في الاحتياجات تعزى أساساً إلى ما يلي: (أ) استبدال ست مركبات مدرعة تتطلب الشطب؛ (ب) زيادة مقررة في استهلاك الوقود بالنظر إلى الوجود المعزز للقوة في الجانب برافو، والزيادة في العدد المقرر من الدوريات والقوافل، والزيادة في الحركة. وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تكميلية تبين أن نسب المركبات أعلى من النسب الموحدة لعدة فئات من الموظفين الدوليين. وعند الاستفسار عن أسباب ارتفاع نسب المركبات، أبلغت اللجنة بأنه يتوجب على القوة الحفاظ على أسطولين منفصلين بالنظر إلى أنها تقوم بعمليات في كلا الجانبين ألفا وبرافو دون نقاط عبور ولا وسائل نقل عام متاحة. وعلاوة على ذلك، في كلا الجانبين، كثيراً ما يكون الموظفون والقوات موجودين في مواقع متباينة بعيدة بعض الشيء عن المعسكرات، وهو ما يتطلب من الموظفين التنقل بين مواقع متعددة يومياً من أجل أداء وظائفهم وأنشطتهم المتصلة بالعودة المتواصلة للقوة إلى الجانب برافو. وتتفق اللجنة بأنه سيجري رصد نسبة الموظفين إلى المركبات عن كثب وأنه ستبدل جهود لموامة نسب المركبات مع المعايير قدر الإمكان. وتتفق اللجنة أيضاً بأنه سيجري استعراض للموجودات من المركبات وأنه سيبلغ عن نتائج الاستعراض في مشروع الميزانية المقبل.

٣٠ - وتبلغ الموارد المقترنة لاستئجار المركبات للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ ما قدره ٩١٧٠٠ دولار. وتبين المعلومات التكميلية المقدمة أن النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨

بلغت ٧٠٠ ٤٥ دولار، وأن النفقات الفعلية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ بلغت ٢٠٠ ٨٣ دولار، أو ٥٣ في المائة من الاعتماد المخصص البالغ ١٣٧ ٠٠٠ دولار. وبالنظر إلى نمط الإنفاق، توصي اللجنة الاستشارية بتحفيض الاعتماد المخصص لاستئجار المركبات من ٩١ ٦٩٠ دولاراً إلى ٢٠٠ ٨٣ دولار، وهو ما يعكس النفقات الفعلية المسجلة خلال فترة الأداء.

٣١ - وتوصي اللجنة الاستشارية، هنا بتوصيتها الواردتين في الفقرتين ٢٧ و ٣٠ أعلاه، بالموافقة على مقتراحات الأمين العام بخصوص التكاليف التشغيلية.

٤ - مسائل أخرى

إدارة الإمدادات الغذائية

٣٢ - لاحظ مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن عمليات حفظ السلام للفترة المنتهية في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أن بعض المسائل المحددة في التقارير الفصلية لموظف النظافة الصحية للقوة قد تكررت خلال الفترة وبقيت دون حل بسبب نقص في التنسيق فيما بين الأقسام المختلفة (انظر A/72/5 (Vol. II)، الفصل الثاني، الفقرات ٥١٤-٥١٢). وتشمل المسائل أصنافاً غذائية منتهية الصلاحية، وهدر الأغذية بسبب عدم وجود ثلاثة صالة للعمل، وترك علب الأغذية مفتوحة ومكسوقة، وعدم استخدام أغطية الحريق، وعدم إعادة تعبئة طفایات الحريق، وعدم وجود مكيف هواء صالح للعمل في المطبخ الصغير. وأوصى المجلس بأن تقوم قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بوضع نظام للرقابة الداخلية لحل المسائل ذات الصلة بالغذاء والصحة لدى الوحدات خلال فترة زمنية محددة. وبناء على طلب للحصول على معلومات عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية المذكورة أعلاه، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن القوة قد أدخلت تحسينات على ضوابطها الداخلية المتعلقة بإدارة حصة الإعاشة، وأصدرت تعديلاً إدارياً يرمي إلى توضيح الأدوار والإجراءات من أجل المناولة الملائمة للأغذية وتقدم تعليمات بشأن التقييد الصارم بتواريخ انتهاء الصلاحية. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم موظف النظافة الصحية للقوة برصد ومتابعة منتظمين للعمليات لضمان الامتثال للضوابط الداخلية.

مكتب الدعم المشترك في الكويت

٣٣ - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن وظيفة المساعد المالي (ففة الخدمات العامة الوطنية) التي نقلت مؤقتاً إلى مكتب الدعم المشترك في الكويت خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، فيما يتعلق بتجمیع خدمات كشوف المرتبات والاستحقاقات الأخرى في مركز واحد في إطار نظام أوموجا (انظر A/71/836/Add.2، الفقرة ٤٥)، ستبقى في المكتب في الكويت خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، سيظل هذا الترتيب المؤقت نافذاً ريثما تصدر الجمعية العامة قراراً بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وستعود اللجنة إلى هذه المسألة في سياق نظرها في مقتراحات الأمين العام المقبلة بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. ولنـ كـانتـ اللـجـنةـ لاـ تـعـرـضـ عـلـىـ اـتـخـاذـ تـرـتـيبـ مـؤـقـتـ لـدـعـمـ تـفـيـذـ نـظـامـ أـوـمـوجـاـ،ـ فـإـنـهـ تـذـكـرـ بـأـنـهـ،ـ وـفـقـاـ لـقـرـارـ الجـمـعـيـةـ العـامـةـ ٢٤٨٠/٧٠ـ أـلـفـ،ـ يـجـبـ أـنـ تـحـظـىـ جـمـيـعـ التـغـيـرـاتـ فـيـ نـمـوذـجـ تـقـدـيمـ الخـدـمـاتـ الـحـالـيـ وـالـمـقـبـلـ بـمـوـافـقـةـ الـجـمـعـيـةـ (انظر A/71/836/Add.2، الفقرة ٤٦، و A/71/595، الفقرة ٥٢-٥٥).

معدات المراقبة البعيدة المدى

٣٤ - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه بالإضافة إلى العمل العدائي الذي أدى إلى العودة من الجانب برافو، فقدت ١٦ قطعة من معدات القوة للمراقبة البعيدة المدى، منها ١٤ منظاراً للرؤية البعيدة المدى ومنظاران حراريان للرؤية الليلية البعيدة المدى. ويتألف المخزون الحالي من معدات المراقبة البعيدة المدى بما جمّوعه ٤٢ صنفاً، ويشمل ١٢ منظاراً حرارياً خاصاً بالرؤية الليلية البعيدة المدى، و ٢٨ منظاراً للرؤية البعيدة المدى، ومقطوريين خاصتين بالمراقبة البعيدة المدى. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه تم الإبقاء على ٤٢ صنفاً من المعدات في كل من الجانب ألفا والجانب برافو وجمع جبل الشيخ.

خامساً - خلاصة

٣٥ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في الفرع السادس من تقرير الأداء ([A/72/633](#)). وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن ترصد مبلغاً إضافياً قدره ٣٠٠ ١٦٦ دولار للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، يمثل الموارد الإضافية المأذون بها بموجب سلطة الالتزام التي استخدمت دون أن تقسم إلى أنصبة مقررة فيما يتعلق بالفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛

(ب) أن تقوم، آخذة في الاعتبار مبلغ ١٠٠ ٤٧ ٧١٤ دولار الذي جرى تقسيمه بالفعل إلى أنصبة مقررة على الدول الأعضاء بموجب أحکام قرارها [٢٧٩/٧](#)، باستخدام الإيرادات الأخرى فيما يتعلق بالفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ البالغ مجموعها ٥٠٨ ١٠٠ دولار والمتأتية من إيرادات الاستثمار (٦٠٠ ١٣٥ دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (٨٠٠٠ ٢٧٠ دولار)، وتسويات الفترات السابقة (٠٠٠٠ ٩٤٥٠٠ دولار)؛

(ج) أن تقسم إلى أنصبة مقررة مبلغاً إضافياً قدره ٢٠٠ ٧٦٥٨ دولار يمثل الفرق بين الزيادة في الاعتمادات (٣٠٠ ١٦٦ دولار) والإيرادات الأخرى (١٠٠ ٥٠٨ دولار) للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٣٦ - وترد في الباب الرابع من الميزانية المقترحة ([A/72/719](#)) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وللجنة الاستشارية، إذ تأخذ في الاعتبار توصياتها الواردة في الفقرات ٢٠ و ٢٧ و ٣١ أعلاه، توصي بالقيام بتحفيض قدره ٥٢٠٠٥ دولار من الموارد المقترحة في الميزانية، أي تحفيضها من مبلغ ٦٠٠ ٨٤٧ ٦١ دولار إلى ١٠٠ ٧٩٥ ٦١ دولار للإنفاق علىبعثة خلال فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/633)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/719)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الثاني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (Vol. II) (A/72/5، الفصل الثاني)
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/72/756)
- تقرير الأمين العام عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: أداء الميزانية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/72/770)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/71/836/Add.2)
- قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٠ و ٣٠٦/٧١
- قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) و ٢٣٩٤ (٢٠١٧)

المرفق

(تعديل الجدول الزمني لأغراض العرض)

الحد الأقصى للقوات الذي أدين به: ١٢٥٠

الجدول الزمني لنشر القوات من الفترة ٢٠١٩/٢٠١٤ إلى الفترة ٢٠١٥/٢٠١٨

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٦/٢٠١٤	٥ الميزانية	الحد الأقصى للقوات الذي أدين به: ١٢٥٠
الطلب المقدم إلى اللجنة الاستشارية للحصول على سلطة الاتزان الميزانية المقترحة	سلطنة الاتزان المأذون بها من قبل اللجنة	الميزانية المعتمدة الاستشارية	الميزانية المعتمدة	الميزانية المعتمدة	الميزانية المعتمدة	الميزانية المعتمدة	الميزانية	عدد القوات الممولة المتوسط الفعلي للقوات التي نُشرت
٩٩٨	٩٩٨	+١٣٨	٨٦٠	٨٣٠	+١١٠	٧٢٠	٩٥٠	١٢٤٥
(٩٨٢)	(٥١٥٣)	(٦٨٦٨)	(٥٨٥٨)	(٥١١٠)	(٥٨٢٨)	(٥٧٩٥)	(٥٨٩٨)	
-	-	-	-	-	-	-	-	
٢٠١٤ حزيران/يونيه نوفمبر ٢٠١٤	٢٠١٥ مارس/يونيه أيلول/سبتمبر ٢٠١٥	٢٠١٦ آذار/مارس ٢٠١٦	٢٠١٧ آيار/مايو ٢٠١٧	٢٠١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧	٢٠١٨ سبتمبر ٢٠١٨	٢٠١٨ حزيران/يونيه شباط/فبراير ٢٠١٨		
العودة التدريجية لسريّة آلية إلى الجانب برافو تحضيراً لأنشطة الدوريات	بدء العودة إلى الجانب برافو (معسكر الفوار فقط)	حادث أمني من الجانب برافو	انسحاب كامل من الجانب برافو					

(أ) المتوسط الفعلي للقوات التي نُشرت في الفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

(ب) المتوسط الفعلي للقوات التي نُشرت في الفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(ج) المتوسط الفعلي للقوات التي نُشرت في الفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(د) المتوسط الفعلي للقوات التي نُشرت فيما يتعلق بالعودة إلى معسكر الفوار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

(هـ) المتوسط الفعلي للقوات التي نُشرت في الفترة من ١ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧.

(و) المتوسط الفعلي للقوات التي نُشرت في الفترة من ١ تموز/ يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(ز) المتوسط الفعلي للقوات التي نُشرت فيما يتعلق بسرية المشاة الآلية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

(ح) المتوسط الفعلي للقوات التي نُشرت في الفترة من ١ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨.